عطف اللازم علي الملزوم بالنفسية والسلبية وذلك من حيث
ذات الوجود وذات القدم وقد علمت ان المص انما يعد
وجودا قدما وبقا واجبات لقوله فمما يجب لمولانا تم
قال فهي الوجود يعني الواجب اذ هو يعدد الواجبات
فالكلام كما ذكرناه تخيير لا تنويع وعلي واحد لا علي وجهين
ومرجع ما قاله سيدي الاحسن الي ان الخصوص والعموم
اعني التساوي في النفسية او السلبية واللازم علي التباين
فيهما ونقل جوابا اخر هو انه ان اخذ الوجود مطلقا
لا بقيد وجوب فهو خاص وعام وبقيد الوجوب
فهو لازم علي ملزوم وغير صحيح اذ مطلق الوجود لا يقبله
متن المصنف لانه في تعداد الواجبات ولا شرحه لا
ستلجئه بفا النتيجة العطف علي وجوب الوجود واستحالة
العدم فكيف يقول اخذ عطف مطلق الوجود من بقوله
وجوب الوجود واما تنويع العطف في الحدوث وطر
والعدم علي العدم فعلى التقييد والاطلاق ايضا فان
قيد الاستحالة كان لازما وملزوما وان اطلق كان
خاصا وعاما وهذا لا يصح كما ذكر في الوجود اذ هو في
وجوب الصفات واستحالة منافيها لا في وجود مطلق
او عدم مطلق وعند سيدي سعيد الكفيف في الحدوث
وطر والعدم ان كانت ال في العدم للاستغراق فخاص
وعام وان كانت للحقيقة فلازم وملزوم وهذا الجواب
ضعيف لتحتم كونها للحقيقة وهي كالعاقبة للضمير اذ به
يتمشى الكلام علي نسق واحد ولو كانت فيه
للاستغراق لكانت في الحدوث للاستغراق وهو لا
افراد له فلا استغراق له وكذا القدم والبقا لا افراد
لهما فلا استغراق فيهما ويلزم جعلها في الوجود للاستغراق
ليجري الكلام علي نسق ويتسق ولا يصح ان يقال
يجب له كل وجود اذ وجوده الواجب لا افراد له فالحاصل
ان الاستغراق وان صح في العدم فلا يصح في سوابقه

ولواحقه

ولواحقه فيتشتت الكلام وان كان يمكن ان يصحح
بان لكل مقام مقالا لكن كما قيل اياك وما يعتذر منه
وايضا الحدوث الوجود بعد العدم فلا يشمله العدم
وان كانت ال للاستغراق الا علي القول بان العدم
السابق والمص في ساير تاليفه لم يفسره الا بالوجود بعد
العدم والله اعلم والوزان بعد ان استشكل بمثل ما
سبق قال لا يمكن التخيير لانه شاف اللازم المساواة
او العموم بخلاف الخاص فكيف يكون علي وجه واحد
اذ التخيير لا يكون الا بين امرين في وجه واحد قال
مع انه يلزم عليه اشكال اخر وهو ان العدمات ثلاثة
عدم الممتنع لذاته وعدم الممكن الذي لا يوجد فهو ممتنع
لعارض العلم وعدم الممكن الذي يوجد بحيث كان
الحدوث الذي هو الوجود بعد العدم لازما للعدم
كان لازما لجميع افراده لان لازم العام لازم لجميع
ما صدق عليه كالحيوان اللازم للانسان لازم لجميع
ما صدق عليه الانسان صنفا كعجمي او رومي وشخصا
كزيد وعمرو فاذا لزم الحدوث العدم لزم اقسامه
الثلاثة فتكون الثلاثة حادثة وذلك باطل ويلزم
منه حدوث الممكن ازلا لان الحدوث لازم العدم
واللازم العقلي لا ينفك عن الملزوم ابو جد ملزوم بلا
لازم وعدم الممكن السابق علي وجوده ازلي والحدوث
جعلناه لازما له فيكون ازليا ويتخلص من هو اد في من
الشيخ عن هذا تمنديان او للتنويع لا للتخيير وذلك
بنظرين الاول عدم تقدير استحالة في المعطوف وفي
المعطوف عليه ولا شك في دخول طر والعدم في مطلق
العدم فهو خاص ملزوم عن عام لازم واما الحدوث وهو
الوجود بعد العدم او الخروج من العدم الي الوجود فهو
ينبا عن العدم ويمكن ان يقال انه نسبة والنسبة

Copyright © King Saud University